معهد كارنيغي : الأحزاب العراقية ركزت على الانتخابات وأهملت ما بعدها

تقرير يحذر : كتابة الدستور العراقي قد تث مشاكل كث ة، وسوابق الدساتـ العربية ليست مشجعة

بهرا - متابعات

حذر تقرير أصدره معهد كارنيغي للسلام في واشنطن، ونشرته صحيفة الشرق الوسط الدولية الأسبوع الماضي، من ان المجلس الوطني العراقي الجديد ربما لا يقدر على كتابة الدستور العراقي خلال ستة اشهر، وذلك لأن دساتير قليلة كتبت خلال الفترة التي حددت لها ، ولأن السوابق توضح ان جمعيات وطنية كثيرة تلكأت في كتابة الدستور، وانشغلت بإدارة بلادها

وقال التقرير ان السوابق في الدول العربية توضح ان كثيراً من دساتيرها كتب خلال الاوقات العادية، بعد ان ضمن الحكام استمرارهم في الحكم ولضمان استمرارهم ايضاً، ولهذا قلت مشاكل كتابتها لكن العراق يشذ هذه المرة عن كثير من الدول العربية، لأنه يريد كتابة دستوره وارضه محتلة وشعبه يتحارب

واشار التقرير الى ان كتابة الدستور الفرنسي بعد الثورة هناك استغرقت جيلا كاملاً، وان كتابة الدستور الاميركي استغرقت اقل، لكنها لم تقدر على منع حرب اهلية كادت تقسم البلاد الى قسمين او اكثر

وحسب دستور العراق المؤقت، ويعرف ايضاً بالقانون الاداري الانتقالي، لابد ان يكتب المجلس الوطني الدستور قبل منتصف اوغسطس آب ، وتعرض الصيغة النهائية في استفتاء شعبي قبل منتصف اكتوبر تشرين الاول

وانتقد التقرير الاحزاب العراقية لأنها لم تركز على موضوع الدستور خلال الحملة الانتخابية، ولأنها نسيت ان كتابة الدستور ستكون اهم مهام المجلس الوطني، ولأنها ستملأ المجلس الوطني بشخصيات لا تعرف كثيراً عن كتابة الدستور

وقال التقرير مثلما ركزت قوات التحالف الاجنبية على الحرب في العراق، واهملت ما بعد الحرب، ركزت الاحزاب العراقية على الانتخابات، واهملت ما بعدها وستكتشف ان امامها مهمة صعبة، وسيعيد التاريخ نفسه

وتوقع التقرير الا يكون اختيار رئيس للجمعية ونائبيه صعباً، لأن كل من الشيعة والسنة والاكراد سيختار واحداً ، والا يكون وضع اللوائح الداخلية صعباً، لأن البرلمانات ومجالس الشعب في العراق، وفي دول عربية اخرى، رغم انها ليست حرة، فيها خبراء في هذا الموضوع

لكن التقرير توقع مشاكل بعد اختيار رئيس الجمهورية ونائبيه، وذلك لأن رئيس الجمهورية لن يقدر على الحكم بدون موافقة نائبيه، لأنه عضو في المجلس الرئاسي الذي يضم الثلاثة، والذي يجب ان يتخذ قراراته بالاجماع وهناك خوف من ان ينفرد رئيس الجمهورية بالسلطة

ولأن المجلس الرئاسي سيتكون من شيعي وسني وكردي، ستنعكس الخلافات بين هذه الجماعات داخل المجلس ولأن الاكراد سينالون الحكم الذاتي، ثم سيشاركون في حكم بقية العراق، سيشك الشيعة والسنة فيهم

ولاحظ التقرير تعقيدات اختيار مجلس الوزراء، وذلك لأن الدستور المؤقت ينص على ان يختار رئيس الجمهورية ونائباه رئيس الوزراء، ثم يختار رئيس الوزراء وزراءه، ثم يوافق رئيس الجمهورية ونائباه على الوزراء، ثم يوافق عليهم المجلس الوطني

لكن الدستور المؤقت لم يحدد طرق حل المشاكل الدستورية التي ربما ستظهر، مثل المشاكل الاتية ماذا سيحدث اذا فشل رئيس الجمهورية ونائباه في اختيار رئيس الوزراء؟، وماذا سيحدث اذا اتفقوا على رئيس الوزراء، ثم فشلوا في الاتفاق على الوزراء الذين سيختارهم؟، وماذا سيحدث اذا فشل المجلس الوطني في الموافقة على الوزراء؟، وماذا سيفعل المجلس الوطني اذا اختلف رئيس الجمهورية ونائباه في الاتفاق على رئيس الوزراء؟

وينص الدستور المؤقت على ان يختار المجلس الوطني رئيساً للوزراء اذا مضى اسبوعان ولم يختره رئيس الجمهورية ونائباه لكن ماذا سيحدث اذا رفض رئيس الجمهورية ونائباه رئيس الوزراء الذي سيختاره المجلس الوطني؟ وكيف سيحكم رئيس وزراء لا يؤيده رئيس الجمهورية ونائباه؟ او، في الجانب الاخر، كيف سيحكم رئيس الوزراء لا يؤيده المجلس الوطني؟

وتوقع التقرير ظهور مشاكل اخرى حول استجواب المجلس الوطني لاعضاء الجهاز التنفيذي

أولاً لأن النظام العراقي سيكون خليطاً من نظام برلماني، حيث يملك المجلس الوطني حق الاستجواب، ومن نظام رئاسي، لوجود رئيس جمهورية قوي

ثانياً، لأن المجلس الوطني سيستجوب الوزراء، وهذا شيء مفهوم، ولكنه سيستجوب، ايضاً، رئيس الجمهورية ونائبيه، وهذا شيء غير عادي

ثالثاً، لأن الاستجواب سيكون ناقصاً مادام المجلس الوطني لا يملك حق اسقاط الوزارة، كما يحدث في النظام البرلماني

رابعاً، لأن المجلس الوطني سيشرف ايضاً على مجالس المحافظات، ولكن القانون لم يحدد تفاصيل ذلك، ولهذا يتوقع ظهور مشاكل بين الجانبين، وخاصة بين المجلس الوطني ومجالس المحافظات الكردية في الشمال

وقال التقرير ان المجلس الوطني ربما لن يجد وقتاً كافياً لكتابة الدستور لأن عليه سن قوانين جديدة، تحل محل قوانين حكومات حزب البعث المتعاقبة، وعليه اجازة الميزانية، وعليه حل مشكلة محاكم الاحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق والميراث، فقبل الثورة العراقية سنة ١٩٥٨ كانت هناك محاكم منفصلة للشيعة والسنة، وبعدها وضع قانون موحد للطائفتين استثنى المسيحيين واليهود مصدره الإسلام، ولكن تطبقه محاكم مدنية، لا شرعية

وخلال الحملة الانتخابية الاخيرة لم يخف الشيعة رغبتهم في اقامة محاكم خاصة بهم، ويتوقع ان يطالب بعض الشيعة بعدم الانتظار حتى كتابة الدستور، وبالتعجيل بكتابة قانون احوال شخصية

وقال التقرير ان الدستور المؤقت اهمل الاشارة الى موضوع آخر، وهو وجود القوات الاجنبية

في جانب، هل يكتب خروج القوات الاجنبية في الدستور الدائم لضمان تنفيذه؟ او هل ستخرج بقانون، او طلب، من المجلس الوطني؟

وفي الجانب الثاني، اذا وافق العراقيون عل بقائها، هل سيشير الدستور الدائم الى ذلك؟ وهل سيحدد سلطاتها؟ وكيف؟

ونص الدستور المؤقت على ان يتفاوض الجهاز التنفيذي رئيس الجمهورية ونائباه ومجلس الوزراء مع القوات الاجنبية للوصل الى اتفاقية حول مستقبلها، وعلى ان يوافق المجلس الوطني على الاتفاقية

ونص، ايضاً، على وضع اعتبار لحقوق وواجبات القوانين التي وقعتها سلطة التحالف مع القوات الاجنبية ولحقوق وواجبات قوانين مجلس الأمن حول العراق، وخاصة اعترافه بوجود القوات الاجنبية

لكن الدستور المؤقت لم يقل ان الدستور الدائم يجب أن يتضمن هذه الحقوق والواجبات فهل سيفعل الدستور الدائم ذلك؟ وماذا سيحدث اذا لم يفعل؟ وماذا سيكون موقف القوات الاجنبية؟

وقال التقرير ان هناك مشاكل اساسية بالنسبة للدستور المؤقت سوف تؤثر على كتابة الدستور الدائم، منها

اولاً، كتب الدستور المؤقت سراً ثانياً، كتب في ظل احتلال عسكري ، ثالثاً، اثر على كتابته مستشارون اميركيون، رابعاً، اكتملت كتابته بعد الفترة التي حددت له

وربما ستكون النقطة الاخيرة نذير شؤم بأن الدستور الدائم، ايضاً، لن يكتب خلال الفترة التي حددها له الدستور المؤقت

وربما سيكون الدستور المؤقت اكثر حظاً، من الدستور الدائم لأنه كتب سراً وشجع الدستور المؤقت على فتح حوار حول كتابة الدستور الدائم وسط افراد الشعب ، وذلك قبل الاستفتاء الذي حدد له ١٥ اكتوبر

ويبدو ان الدستور المؤقت فعل نقيضين بالنسبة للدستور الدائم سمح بنقاش مكثف له، وحدد فترة زمنية قصيرة

وتوقع التقرير، وبسبب هذه التعقيدات، ان يقرر المجلس الوطني تمديد فترته حتى يقدر على اكمال كتابة الدستور الدائم والدستور المؤقت سمح بذلك، لكنه وضع اربعة شروط اولاً، يصدر قرار التمديد قبل الاول من اغسطس آب ثانياً، يوافق عليه رئيس الجمهورية ونائباه، ثالثاً، لا تزيد فترة التمديد عن ستة اشهر، رابعاً ، يحل المجلس الوطني نفسه اذا فشل في كتابة الدستور خلال فترة التمديد وتجرى انتخابات

للمجلس الوطني ثان ليكمل كتابة الدستور

اذا حدث ذلك، سوف يتعقد الوضع اكثر، اذ ماذا سيحدث اذا رفض الرئيس ونائباه تمديد فترة المجلس الوطني؟ وماذا سيحدث اذا رفض المجلس الوطني حل نفسه؟ وماذا سيحدث اذا عدل المجلس الوطني الدستور المؤقت كما يريد؟ ولماذا لا يكون مجلس انتخب انتخاباً ديمقراطياً اعلى من دستور مؤقت كتبته قوات محتلة؟

وقال التقرير انه، حتى اذا اجتازت كتابة الدستور كل هذه العقبات، سوف تظهر مشاكل الاستفتاء الذي يجب ان يجري في ١٥ اكتوبر، وذلك لأن الدستور المؤقت وضع شرطين للاستفتاء الاول يصوت على الدستور الدائم ناخبون داخل العراق اي ان العراقيين في الخارج لن يصوتوا، مثلما فعلوا في الانتخابات الاخيرة وهذا لابد ان يثير غضب بعضهم الثاني يوافق على الدستور الدائم ثلث الناخبين في ستة عشر محافظة من جملة ثمان عشرة محافظة

واصر المستشارون الاميركيون الذين اشتركوا في كتابة الدستور المؤقت على هذا الشرط لضمان عدم ظلم الاكراد، وبالتالي اعطوهم حق الفيتو في اجازة الدستور الدائم ولكن الاميركيين ما كانوا يعرفون ان السنة سيستفيدون من هذا الشرط ايضاً، وسيصبحون قادرين على منع صدور هذا الدستور اذا رفضه ثلث الناخبين في ثلاث محافظات على الاقل وقال التقرير انه اذا فشل المجلس الوطني الحالي في كتابة الدستور وحل نفسه دون مشاكل، سوف تجرى انتخابات لمجلس ثان في ١٥ ديسمبر كانون الاول ، وسيمنح سنة لاكمال كتابة الدستور

لكن ماذا سيحدث اذا كثرت المشاكل ولم يقدر المجلس الثاني على ذلك؟

لم يقل الدستور المؤقت اي شيء عن هذا الاحتمال، لكنه اشترط استمرار العمل به حتى كتابة دستور دائم وهذا معناه امكانية استغلال اي ثغرة في الدستور المؤقت لاكمال كتابة الدستور الدائم ولهذا يناقض الدستور المؤقت نفسه مرتين اولاً عندما يمنع تعديله في هذا المجال وفي نفس الوقت يقول ان كتابة الدستور الدائم تعلو عليه

ثانياً عندما يسمح بتعديله احياناً ويمنع تعديله احياناً اخرى

ولهذا، اذا فشل المجلس الوطني في كتابة الدستور قبل ١٥ اغسطس وبدل من حل نفسه ربما سيقرر تعديل الدستور المؤقت، لالغاء الفقرة التي تدعوه لحل نفسه، وكتابة فقرة تعطيه وقتاً كافياً لكتابة الدستور الدائم

وتوقع التقرير مناقشات صاخبة حول دور الشريعة في الدستور الدائم، وان يكون الاختلاف ليس حول معنى الشريعة، ولكن حول كيفية تطبيقها ، وان يشير الدستور اشارة عامة الى الشريعة، وان يعهد الى المحكمة الدستورية تفسيرها وان تكون التفسيرات معتدلة لأن قضاة المحكمة سيكونون مدنيين، لا من رجال الدين

تطلعات العراقيين بعد الانتخابات:

الإمكانيات ا ائلة للعراق تجعل الحكومة الجديدة قادرة على تحقيق المرجو منها

تحقيق: رمز جورج

بعدما حقق العراقيون في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ شبه معجزة في التاريخ العربي الحديث وبإرادة ثابته وايمان بعد مجهول، يبقى لدى الجميع أمل ورجاء في أن يكون الغد كما حلموا وما زالوا يحلمون به، إنسانياً ومشرقاً أكثر من الأمس واليوم

وفي ظل أيام باتت متشابهة في أعين العراقيين عامة، حاولنا أن ندخل بين بعض الفئات من أبناء المجتمع والذين هم نموذج لنظرة شاملة نحاول أن نقدمها، وقد نكون صوتا بين الكثير من الأصوات التي تهتف اليوم لترى العراق أفضل

وجهت بهرا ذات السؤال لعدة أشخاص وكان سؤالنا كيف تنظر الى الأوضاع العامة في العراق اليوم بعد الانتخابات، وهل ترى هناك تغييراً طرأ بعد هذه التجربة الجديدة؟

السيد إبراهيم ميخائيل، صاحب محل أنا أرى ان هناك تغيير على المستوى الأمني وإن كان بسيطاً، لكنني كنت أظن أن الأمور ستكون أفضل بكثير على جميع الأصعدة وخصوصاً الأمنية والخدمية، لا آمل من كل قلبي ان لا يخيب أمل المواطن بالحكومة المنتخبة كما خاب بمجلس الحكم والسلطة الإنتقالية فهذه آخر محاولات المواطن للنمو والتقدم في وطنه

أقول إني أصبت بخيبة أمل لكنني أرى أن الحكومة الجديدة ستظل لفترة بعيدة عن المواطن العراقي، ولن يفكروا بتحسين الخدمات، أرى ان اللعبة السياسية في العراق باتت مكشوفة، فترى مجموعة من الأشخاص يأتون ويزرعون الأحلام الوردية في نفس الشعب، وبمجرد استلام السلطة تبقى الأمور ذاتها وننسى اسماءهم ووجوههم ولا نتذكرهم الا عندما يكون هناك فترة جديدة لتغيير الحكومة، ليس هناك اليوم إنساناً يعيش السلطة كمسؤولية ويفكر في الكثير من الملايين الذين عانوا وما زالوا يعانون حتى اليوم، الكل في السلطة حسب رأيي لا يفكر في الشعب وحاجاته وحقوقه، لم نرَ حتى اليوم قائداً بمعنى كلمة قائد، فالقائد من يكون راعيا وأبا وحكيما، لا شخصاً بعيداً كل البعد عن الواقع

هناء الصائغ، موظفة أنا أرى أن الأمور بصورة عامة ستتحسن إن شاء الله، لكن ما نحتاجه اليوم هو الصبر، فالجميع يود رؤية العراق بأحسن حال، لكن هذا لا يعني حدوث معجزة وهذا لن يحدث مطلقاً لأننا لسنا في عصر المعجزات، لذلك أنا واثقة أن الحكومة المنتخبة ستحاول جعل الحياة للفرد العراقي بصورة افضل، لكن كل هذا سيتم بالتدريج وعلينا الصبر لنرى ما سيحدث، انا واثقة إن الجميع يتمنى الخير لهذا البلد حكومةً او شعباً

عاصم ناصر، أعمال حرة أنا رجل تاجر أرى الأمور من باب الأفعال والواقع، منذ سنين وحتى اليوم ما هو التغيير الذي طرأ على العراق؟، فوضى تعّم الشارع، أشخاص متخبطون، أزمات، خدمات شبه معدومة، لكنني أقول إن الحكومة تستطيع بكل الفرص المتاحة لها والإمكانيات الهائلة، وأركز على كلمة هائلة التي يملكها العراق أن تحقق بأسرع وقت ما يرجوه كل عراقي، وما يرجوه العراقي هو جزء بسيط من حقوقه كإنسان، اتمنى من كل قلبي ان ارى التغيير وانا ممن انتظروه طويلاً

ريان سعد، طالب دراسات عليا لم أعد افكر إن كان سيحصل شيء بعد الانتخابات، وماذا ستحقق الحكومة وما الى ذلك، فإن بقينا نتمنى ونعيش على الآمال التي لم يتحقق منها شيء سنضيع الوقت، لكن ما أراه قد حدث حقاً بعد الإنتخابات هو نوع من الهدوء النسبي في الشارع العراقي، وأغلبية الناس اليوم في حالة انتظار للذي سيحدث، وما أتمناه حقاً هو أن لا تزيد الأمور سوءاً وبالتالي سنخسر المزيد إن كان على الصعيد البشري او المعنوي او المادي

تغريد عزيز، ربة بيت أحاول أن أقنع نفسي أن الأمور سوف تتحسن لكنني في الحقيقة لا أرى اي تحسن، فالخدمات سواءًا الكهرباء أو الماء أو الوقود الخ، ما زالت كما هي ولم يظهر عليها اي نوع من التحسن، وكذلك الأزمات الأمنية وكل الإختناقات التي يعاني منها الشارع ما زالت باقية، أتمنى أن تكون هناك حالة استقرار أكثر في الأشهر القادمة، فالجميع يصلي ويتمنى ذات الأمور، لكن ما ستقوله الأيام وما سيكتبه المسؤولون الجدد على هذه الأيام هو الأهم

ندى نظير، أستاذة جامعية من ما أرى أمامي فإن هناك حالة تغيير ولو بسيط إن كان في الهدوء من ناحية الأزمات في الشارع، أو انحسار ظاهرة التفجيرات أو التصدي لها، أو الهدوء الذي نراه في نفس العراقي ذاته، كلها مؤشرات تقول إن الغد سيكون أفضل، وهذا هو طموح كل عراقي في أي مكان، أن يرى وطنه متساويا مع بلدان العالم المتقدم، لكن كل ما أتمناه شخصياً هو أن تهتم حكومتنا المنتخبة بالإنسان العراقي فهو طاقة كامنة بحد ذاته

أمنيات وردود أفعال مختلفة، كلها تصب نحو هدف واحد وهو رؤية عراق موحد جديد آمن مستقر يعيش فيه الفرد العراقي كإنسان لا يطمح الا بعيش إنسانيته بعد طول غيبة، فهل ستحقق الحكومة الجديدة أحلام ملايين من الأشخاص وعقود من السنين ألمّ أنها ستترك احلامهم وآمالهم والأهم ثقتهم تحتضر؟، حاولنا تسليط الضوء على جزء من الحقيقة فقط

علاقات الج ة.. ما زالت وطيدة عند العوائل العراقية

بهراء أشواق الشمري

لا تزال العلاقات التي تربط بين العائلة العراقية والجيران قوية من حيث تبادل الزيارات والأحاديث وكذلك المشاركة فيما بينهم في الأفراح والأتراح وكذلك في الأحزان والمشاكل ولا تزال هذه العلاقات جزءاً من العادات الاجتماعية التي يتميز بها مجتمعنا العراقي المعروف بعلاقاته الوشيجة

ونظراً لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأحداث الأخيرة التي مرت على أبناء العراق والتي جعلت العائلة العراقية تصب جُل اهتمامها على توفير لقمة العيش، وقيام بعض العوائل بالتقوقع داخل بيوتها، بينما استمرت أخرى بعلاقاتها الوثيقة ببعضها

بين هذا وذلك كانت لـ بهرا وقفة مع بعض الحالات المختلفة

وقفتنا الأولى مع السيدة أم ريام حيث تقول إن علاقتي مع جيراني علاقة جميلة حيث أنني أساعد المحتاجين منهم وكذلك أسأل عنهم دائماً وكذلك هم أيضاً، حيث دائماً ما يزوروني ونجلس ونتحادث في أمور الحياة المختلفة، فالعلاقات الاجتماعية جميلة

السيد أبو علي يقول أنا بالنسبة لي أعمل موظفاً في دوائر الدولة وأقضي أغلب وقتي في الدوام الرسمي وأعود منهكاً لأتغدى وأستريح قليلاً وبعد ذلك أقوم بتأدية واجبي نحو عائلتي حيث أقوم بتدريس أولادي ومساعدتهم على فهم المادة الدراسية وبعد ذلك أذهب للسوق القريب من منزلي لأوفر بعض الحاجيات لأسرتي والقوت اليومي وبهذا ينقضي اليوم، أما جيراني فأراهم مرات عديدة في الطريق وأسلم عليهم وأسأل عنهم وكذلك اؤدي الواجب في بعض المواقف الاجتماعية كالفرح والعزاء، بمعنى أن لي علاقات بالجيران لكنها محدودة

السيدة يسرى العزاوي تقول إن العلاقات الاجتماعية بين الجيران متواصلة وجميلة حيث أن الجيران وبسبب القرب المكاني فإنهم أقرب الينا من أقاربنا الذين نبقى فترات طويلة دون أن نراهم ولا نسمع حتى أصواتهم لكن الجيران هم الأقرب الينا وعلاقتنا معهم قوية والحمد لله حيث تمتد علاقتنا الى سنين طويلة منذ أن كنا صغاراً ومرت الأيام وجيران العمر باقون حتى بعد زواج الأبناء والبنات، ومن الأمور الجميلة إن أحد أخوتي قد تزوج بنت الجيران وأصبحت العلاقة قوية أكثر

السيد علي حسين يقول لا تربطني بجيراني أية علاقة سوى السلام عندما أراهم في الطريق لسبب مهم هو إن جيراني من النوع الفضولي حيث سيسألون عن كل صغيرة وكبيرة وهذا ما يزعجني ويزعج زوجتي، فالفضول وكثرة الأسئلة هي أشياء غير مجدية ومضيعة للوقت وليست ذات فائدة تُذكر مما يجعلنا ننفر منهم

السيدة أم حيدر تقول إن علاقتي مع جاراتي وطيدة حيث دائماً ما أستقبلهم في منزلي ونجلس و نسولف دائماً في أمور الحياة وهذا ما خفف عني بسبب بعد أهلي حيث يسكنون الموصل حتى أنني لم ألتقيهم في السنة الماضية سوى مرة أو مرتين وخاصة بعد الأحداث وصعوبة السفر اليهم، وهكذا فإن علاقتي مع جيراني خففت الكثير عني

وهناك الكثير من علاقات الجيرة المختلفة والمتباينة، وهذه العلاقات تختلف من منطقة الى أخرى، فنرى إن العلاقات في المناطق الشعبية تكون قوية ووطيدة وتبرز فيها معاني المحبة والمودة والأخوة، وعلى العكس من ذلك فهناك بعض المناطق تقل أو حتى تنعدم فيها العلاقات الوطيدة

وأخيراً فإن علاقة الجيرة شيء جميل لا يوجد أروع منه وكذلك مشاركة الآخرين في الأحزان والأفراح ومجتمعنا العراقي معروف بعلاقاته الوشيجة وتكوينه المتحد حيث تستمر العلاقات الى سنوات طويلة وتستمر معها الذكريات الجميلة التي تبقى طوال سنوات العمر